الإمارات تنتقد تقرير الخارجية الأميركية حول وضع حقوق الإنسان فيها

خليفة بن زايد يقرّر إطلاق 103 سجناء مصريين

أبوظبي - ا ف ب ، د ب أ - قرر رئيس الامارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الإفراج عن 103 من السجناء المصريين ممن صدرت بحقهم أحكام في قضايا مختلفة.

واكدت «وكالة أنباء الامارات»، امس، ان الرئيس الإماراتي «تكفل بتسديد الالتزامات المالية التي ترتبت على السجناء المصريين تنفيذا لتلك الأحكام». وأضافت: «يأتي أمر الإفراج عن السجناء المصريين في إطار حرص الشيخ خليفة على إعطائهم فرصة لبدء حياة جديدة والتخفيف من معاناة أسرهم».

من ناحية اخرى، اعتبرت وزارة الخارجية الاماراتية ان تقرير الخارجية الاميركية حول وضع حقوق الانسان في الامارات «غير متوازن» ويغض النظر عن «التقدم» الذي احرزته الدولة الخليجية في هذا المجال.

واعربت الوزارة في بيان «عن استغرابها حيال التقرير (الذي) يعكس صورة غير متوازنة لحالة حقوق الانسان في دولة الامارات ويتغاضى عن التقدم الذي أحرزته في مجال حماية و تعزيز حقوق الانسان».

وشددت الخارجية الاماراتية في بيان على ان «احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية يعتبر مكونا أساسيا من مبادئ وقيم مجتمع دولة الإمارات وقد حققت الدولة مكاسب في هذا الشأن جعلت منها بيئة جاذبة للعديد من الجنسيات، في ظل مجتمع منفتح ومتسامح يكفل لجميع أفراده التمتع بكل الحقوق والحريات وممارسة الشعائر الدينية لكافة الجنسيات المقيمة على أرضها».

واشار البيان الى تبوؤ الامارات «مراكز متقدمة في العديد من التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة حيث احتلت دولة الإمارات مراكز متقدمه في عدد من المؤشرات الدولية ومنها تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2013 وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي و مؤشر المساواة بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2012».

واعتبرت الخارجية الاماراتية ان تقرير نظيرتها الاميركية «ركّز على حالات محددة من الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان واعتبره من التحديات المتبقية التي تواجه الإمارات ولكن التقرير أخفق في نقل الصورة العامة عن التطور المتدرج للانجازات التي حققتها الدولة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان».

وكانت الخارجية الاميركية اعتبرت في تقريرها السنوي حول وضع حقوق الانسان في العالم والذي صدر في 19 ابريل، ان «اهم ثلاث مشاكل في مجال حقوق الانسان في الامارات هي الاعتقالات التعسفية والحجز الانفرادي وفترات الاعتقال الطويلة التي تسبق المحاكمات، والحدود المفروضة على الحريات المدنية، وعدم قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم».

كما اشار التقرير «الى مشاكل اخرى بما في ذلك التقارير عن قساوة الشرطة وحراس السجون»، فضلا عن المشاكل المتعلقة بحقوق العمالة لاسيما خدام المنازل.

اللواء الأحمر يعتذر للجنوبيين عن حرب صيف 1994

محامية أردنية: علي صالح لديه حصانة ولا يجوز إحالته على القضاء

| صنعاء - من طاهر حيدر |

أعلنت المحامية الاردنية فائزة الدعيس، احد المتطوعات للدفاع عن الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، ان «هناك موانع عدة لمحاكمة الرئيس السابق، كونه يمتلك حصانة، هو ومن حكم في عهده».

واضافت في تصريح لـ«الراي»: «لا يجوز احالة الرئيس علي صالح على القضاء، كون المحكمة ليست صاحبة اختصاص، ذلك ان الرئيس رغم تسليمه للسلطة، كان الرئيس الاعلى للقوات المسلحة ويحمل رتبة عسكرية من الدرجة الرفيعة (مشير) وهو بذلك حاصل على وسام الاستحقاق العسكري، حيث ان القانون العسكري لا يجيز محاكمة العسكري الحاصل على وسام الاستحقاق حتى وان كانت جريمته الخيانة العظمى وهو قانون عسكري مطبق في كافة دول العالم...».

وكانت احدى المحاكم اليمنية طالبت بامتثال الرئيس السابق

المحامية الاردنية فائزة الدعيس تطبع قبلة على رأس علي صالح (خاص - «الراي»)

ونجله احمد ونجل شقيقه يحيى محمد، واركان نظامه، أول من امس بتهمة ارتكاب جريمة 18 مارس، او ما يطلق عليها «جمعة الكرامة»، وراح ضحيتها 52 من شباب الساحة.

من جهة اخرى، أعلن اللواء علي محسن صالح الأحمر، قائد الفرقة الاولى مدرع سابقا والمستشار الحالي للرئيس عبد ربه منصور هادي لشؤون الدفاع والأمن، «الاعتذار» للجنوبيين.

وقال على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» ونشرته مواقع موالية له «في ذكرى حرب صيف 1994، نتوجه بالاعتذار والأسف الى أهلنا في جنوب اليمن شخصيا، كما نعتذر لكل الأطراف في اليمن عن كل ممارسات النظام السابق من حروب ظالمة، والاعتذار الحقيقي قدمه الشعب لنفسه حين قام بثورة سلمية قضت على طموحات التوريث التي تسببت في ظلم الكثير من أبناء الشعب جنوبه وشماله».

محكمة تقضي بسجن 7 بتهمة الارتباط مع «القاعدة» السعودية تعتمد 5 أوسمة جديدة تحمل أسماء الملوك

الرياض - وكالات - وافق مجلس الوزراء السعودي، امس، على اعتماد 5 أوسمة جديدة تحمل أسماء ملوك.

واكد وزير الثقافة والإعلام عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيان عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي عقدت برئاسة ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز إنه «بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس هيئة الخبراء في مجلس الوزراء، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام الأوسمة السعودية».

وأضاف أن المجلس وافق على تأسيس «منظومة محدثة للأوسمة السعودية تتضمن إنشاء 5 أوسمة جديدة تحمل أسماء الملوك سعود وفيصل وخالد وفهد واسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود». وشدد البيان على «أن يُمنح كل وسام من هذه الأوسمة بدرجاته الثلاث في مجالات حددها النظام بمناسبة اليوم الوطني للمملكة من كل عام». وأوضح انه «يكون للوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والجمعيات الأهلية ترشيح من تراه لهذه الأوسمة».

على صعيد اخر، اصدرت المحكمة الجزائية السعودية المتخصصة في شؤون الارهاب احكاما بالسجن بين سنتين وثماني سنوات على سبعة اشخاص بتهمة الارتباط بتنظيم «القاعدة»، حسبما افادت «وكالة الانباء السعودية الرسمية».

كما حكمت المحكمة على ثامن بالسجن اربعة اشهر بتهمة محاولة الانتحار في السجن وبرأته من تهمة الارتباط بـ «القاعدة»، وبرأت تاسع من هذه التهمة واجّلت البت في وضع ثلاثة آخرين ضمن المجموعة نفسها المؤلفة من 12 متهما، بينهم يمني والباقون سعوديون.

الأمن الأردني يداهم منزل شقيق منفذ عملية خوست

كرزي يقر بتلقي حكومته أموالاً من الـ «سي اي اي»

واشنطن، كابول، عمّان - وكالات - أكد الرئيس الافغاني حامد كرزي، امس، ان حكومته تلقت اموالا من وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية (سي اي اي) عقب انباء انه تم تسليم حكومته اموالا في حقائب سفر كبيرة وصغيرة.

واوضح في بيان: «نعم، تلقى مجلس الأمن الوطني الافغاني اموالا من الـ«سي اي اي» خلال السنوات العشر الماضية. ولم تكن المبالغ كبيرة بل كانت صغيرة».

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز»، ذكرت في وقت سابق أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي اي اي) حولت خلال 12 عاما ملايين الدولارات نقدا إلى مكتب كرزي على مدار أكثر من عقد.

ونقلت عن مستشارين حاليين وسابقين، للرئيس الأفغاني ان «ملايين الدولارت تدفقت على مكتب كرزي من «سي آي آي» على سبيل «المجاملة».

واكد خليل رومان الذي عمل نائبا لرئيس مكتب كرزي من العام 2002 إلى العام 2005: «كنا نطلق عليها الأموال السرية، حيث جاءت سرا وذهبت سرا».

وتابعت أن «الوكالة رفضت التعليق على هذه الأنباء، غير أنه من المعروف منذ فترة طويلة بأنها تدعم بعض أقارب كرزي ومساعدين مقربين منه».

لكن مسؤولين أميركيين اعتبروا أن هذه الأموال لم تؤتِ بالثمار التي كانت تنشده «سي آي إي»، بل رأوا أن هذه الأموال أدت إلى زيادة الفساد وتقوية أرباب الحرب، ما أدى إلى تقويض إستراتيجية الانسحاب الأميركية من أفغانستان. وقال مسؤول أميركي أن «الولايات المتحدة كانت أكبر مصدر فساد في أفغانستان».

وأوضحت الصحيفة أن الولايات المتحدة لم تكن المصدر الوحيد للأموال الذي حصل عليها كرزي، فقد أقرّ منذ بضع سنوات بتسلم أحد أعوانه المقربين حقائب من المال من إيران بشكل دوري».

في المقابل، قتل 37 مسلحا من حركة «طالبان»، في عمليات مشتركة نفذتها القوات الأمنية الأفغانية وقوات «إيساف» خلال الساعات الأخيرة في مناطق مختلفة من البلاد.

الى ذلك، أعلن التيار السلفي الجهادي في الأردن، امس، أن الأمن الأردني داهم اخيرا منزل شقيق منفذ عملية خوست في أفغانستان أيمن البلوي.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إن «الأمن الأردني داهم منزل أيمن البلوي، وهو شقيق منفذ عملية خوست في أفغانستان همام البلوي، قبل أيام وصادروا جهاز الكمبيوتر وبعض أوراقه وكتبه الخاصة، ولكنهم لم يعتقلوه».

وكان همام البلوي، وهو طبيب أردني من مواليد الكويت، فجّر نفسه في 25 يناير 2009 في قاعدة عسكرية أميركية في أفغانستان تضم قيادة التحكم بطائرات التجسّس الأميركية.

كرزي مصافحاً رئيس الوزراء الفنلندي في هلسنكي أمس (ا ف ب)

تطمينات عُمانية بأن أفراد عائلة القذافي لن يعملوا بالسياسة

زيدان محذّرا: إذا استمر الانفلات الأمني فقد يضطر المجتمع الدولي للتدخل في ليبيا

طرابلس، مسقط - يو بي اي، د ب ا - حذّر رئيس الحكومة الليبية على زيدان، ليل اول من امس، من أن حكومته قد تضطر الى مواجهة العنف بالقوة، كما حذّر من أنه «إذا استمر العنف والانفلات الأمني في البلاد، فقد يضطر المجتمع الدولي للتدخّل».

وقال خلال مؤتمر صحافي في طرابلس، على خلفية محاصرة وزارة الخارجية واقتحام وزارة الداخلية، إن «الدولة تحاول ألا تدخل في أي مواجهات، ولكنها قد تضطر إلى ذلك وقد يأتي اليوم الذي تواجه فيه العنف بالقوة». ولفت إلى أن «ليبيا ما زالت تحت الفصل السابع»، مشيرا الى أن «المسألة ليست في أيدينا، ولسنا مسؤولين عنها، وعلينا أن نبذل الجهد للخروج من ذلك».

وأضاف: «إذا استمر العنف والانفلات الأمني في ليبيا، فقد يضطر المجتمع الدولي للتدخل رغم أنهم وعقب حادثة السفارة الفرنسية يؤكدون وقوفهم إلى جانبنا ويعملون على مساعدتنا»، داعيا الشعب إلى الوقوف إلى جانب البرلمان والحكومة لعدم حصول أي تداعيات قد تدفع المجتمع الدولي للتدخل.

وقال: «نحن لسنا في إحباط ونحن في غاية القوة وسنواصل بكل إصرار العمل لتحقيق ما يريده أهلنا في ليبيا»، ولفت إلى أن «وضع ليبيا حاليا مقارنة بدول أخرى يعتبر جيدا»، مشيرا إلى أن «الاختراقات الأمنية تحصل في كل مكان من العالم».

من ناحيته، قال وزير الخارجية الليبي محمد عبد العزيز الاحد، ان طرابلس تلقت تأكيدات من سلطنة عمان بان افراد عائلة الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي الذين منحتهم السلطنة حق اللجوء لن يقوموا باي نشاط سياسي.

وقال الوزير الذي يزور السلطنة ضمن وفد ليبي برئاسة رئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف ان «سلطنة عمان قبلت ان يعاملوا كلاجئين سياسيين وهذا من حقها، والذي يهمنا بالدرجة الاولى ألا يكون لهم اي نشاط سياسي معاد لثورة 17 فبراير». واضاف: «لقد حصلنا على تأكيدات في مناسبات عدة من الاخوة العمانيين بأن هذا شيء يحافظ عليه، ولا يمكن ان ينطلقوا (افراد العائلة اللاجئون) ويسيئوا لثورة فبراير. هم مواطنون ليبيون ومن يحب الوطن يخدمه اذا كان في المعارضة او مع الثورة او ضد الثورة، في النهاية ليبيا فوق الجميع».

الشقيقان تسارنايف تلقيا «تدريبا» على ما قاما به

نائب أميركي يؤكد وجود «آخرين» في التحقيق باعتداء بوسطن

واشنطن - ا ف ب - اعلن رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الاميركي مايك روجرز، ان هناك «اشخاصا آخرين موضع اهتمام» لدى الاجهزة الامنية الاميركية التي تسعى للتحقيق معهم في احتمال تورطهم في الاعتداء الذي استهدف ماراثون بوسطن ونفذه الشقيقان الشيشانيا الأصل جوهر وتيمورلنك تسارنايف.

وقال روجرز لشبكة «اي بي سي» التلفزيونية الاميركية «لا يزال هناك اشخاص موضع اهتمام في الولايات المتحدة يريد مكتب التحقيقات الفيديرالي الحديث اليهم»، رافضا في الوقت نفسه الافصاح عن عدد هؤلاء الاشخاص.

بدوره قال النائب داتش روبرشبرغر، العضو في اللجنة النيابية نفسها للقناة ذاتها ان المحققين يعكفون حاليا على تحليل «الاتصالات الهاتفية التي جرت قبل الاعتداء وبعده».

وحسب السلطات الاميركية فان جوهر تسارنايف (19 سنة) نفذ بالتعاون مع شقيقه الاكبر تيمورلنك (26 سنة) اعتداء بوسطن الذي اوقع ثلاثة قتلى و246 جريحا في 15 ابريل. والقي القبض عليه الاسبوع الماضي بعد اصابته بجروح خطيرة خلال اشتباك مع الشرطة قتل فيه شقيقه الاكبر.

من جهته، قال رئيس لجنة الامن الداخلي في مجلس النواب، النائب مايكل ماكول، في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»، ان الشقيقين تسارنايف تلقيا من دون ادنى شك تدريبا على ما قاما به، نظرا الى «مستوى تطور» العبوتين الناسفتين اللتين استخدماها في الاعتداء وهما عبارة عن طنجرتي ضغط محشوتين بالمتفجرات والمسامير والكلل الحديدية.

وتابع انه «نظرا الى ان طنجرة الضغط تحمل علامة مصنعها، وهو في باكستان او في افغانستان، ونظرا الى الطريقة التي استخدما بها هذه العبوات، فهذا يدفعني الى التفكير بوجود مدرب» للشقيقين. واضاف ان «المسألة هي معرفة من هو هذا المدرب او هؤلاء المدربون وما اذا كان في الخارج في منطقة الشيشان او موجودين في الولايات المتحدة».

وتأتي هذه التصريحات بعدما افادت شبكة «سي ان ان» الاميركية ان السلطات الروسية كانت تتنصت على الاتصالات الهاتفية لوالدة الشقيقين تسارنايف وسجلت في 2011 واحدة من مكالماتها التي تحدثت فيها عن «الجهاد» بعبارات غامضة، مؤكدة ان الروس لم يبلغوا نظراءهم الاميركيين بهذه المعلومات الا أخيرا.

واكد مسؤول اميركي هذه المعلومات لكنه رفض ان يكشف الجهة التي تحدثت اليها زبيدة تسارنايفا والدة تيمورلنك وجوهر تسارنايف.

وزيرا داخلية ودفاع ألمانيا في واشنطن وتركيز على سبل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب

واشنطن، برلين - د ب أ- وصل وزير الداخلية الألماني هانز-بيتر فريدريش ووزير الدفاع الألماني توماس دي ميزير إلى الولايات المتحدة في زيارة تستغرق يومين.

وستتركز محادثات فريدريش على سبل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، حيث تأتي الزيارة بعد مرور نحو أسبوعين على الهجوم الذي استهدف ماراثونا في مدينة بوسطن.

والتقى فريدريش خلال زيارته وزيرة الأمن الداخلي الأميركية جانيت نابوليتانو، والمدعي العام اريك هولدر، ونائبة مستشارة الرئيس للأمن ليزا موناكو.

وشارك وزير الدفاع دي ميزير امس، في حفل في واشنطن لمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس متحف الهولوكوست الذي تجاوز عدد زواره الـ30 مليون شخص منذ إنشائه العام 1993.

وألقى دي ميزير بعد الظهر كلمة بعنوان «التكليف والقيادة في قوات مسلحة ديموقراطية» في الأكاديمية العسكرية «وست بوينت»، التي تبعد 60 كيلومترا شمال نيويورك.

ومن المنتظر أن يلتقي دي ميزير اليوم، نظيره الأميركي تشاك هيغل الذي تولى مهام منصبه قبل شهرين، حيث يبحث الوزيران ملامح الفترة التالية لانسحاب القوات الدولية من أفغانستان بحلول نهاية 2014.

تتمات

الأمير أمر: إعفاء

للحد من المخالفات، واعلان التوصيات المقترحة لمعالجة وتصحيح المخالفات وتجنب تكرارها.

من جهة اخرى، مؤكدا أن لا مجال لطرح أي فكرة لحل البرلمان، دعا رئيس مجلس الأمة علي الراشد الحكومة الى «تثمين روح التعاون التي أبداها مجلس الامة والنهوض بواجباتها الدستورية على نحو يكفل تطبيق جميع القوانين التي اصدرها المجلس «دون مماطلة او تسويف وقطع الطريق على اي صدام قد يلوح في الافق».

وعلى ما أعلنته «الراي» من أن «الضرائب من الأدراج... وإليها» أكد رئيس اللجنة المالية النائب الدكتور يوسف الزلزلة رفض اللجنة فرض أي ضرائب على المواطنين راهنا «واتفقت مع صندوق النقد الدولي على أن الوقت الحالي في الكويت غير مناسب لاقرار الضرائب».

وقال الراشد للصحافيين ان مجلس الامة عقد العزم والنية منذ اول اجتماع له على تكريس مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وترجم ذلك عمليا بتأجيل بعض الاستجوابات الى دور الانعقاد الثاني رغبة منه بمنح الحكومة فسحة للعمل والانجاز بعيدا عن اجواء التصعيد.

وذكر ان هذا الامر جنب الحكومة «الصخب المصاحب للاستجوابات الذي كانت تعانيه من المجالس النيابية السابقة وتتذرع به كسبب لغياب الانجاز».

وأعرب الراشد عن الاسف «لعدم قيام الحكومة بمسايرة المجلس ومجاراته في الانجاز رغم كل ما تهيأ لها من اسباب ايجابية تؤدي الى ذلك»، معبرا عن قلقه لعدم مبادرة الحكومة «ولو من باب رد التحية لمجلس الامة بإصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لتطبيق القوانين التي اقرها المجلس».

وعن حكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم الصوت الواحد، اعرب الراشد عن الاطمئنان «لان النصوص واضحة وهناك قاعدة قانونية تقول لا اجتهاد مع النص»، مبينا ان مرسوم الضرورة بحسب الدستور حق لصاحب السمو وهو الذي يقرر حالة الضرورة وان الرقيب عليه هو المجلس المنتخب».

وعن تشكيك عدد من النواب بامكانية عقد دور الانعقاد المقبل، سواء عن طريق حل مجلس الامة او إبطال المحكمة الدستورية لمرسوم الصوت الواحد، دعا الراشد النواب الى عدم الاخذ بالاشاعات او التحليلات السياسية اوالقانونية الصادرة وفقا لآراء واهواء شخصية «اذ لا احد يعلم الحكم الا الله سبحانه تعالى وضمير القاضي» مؤكدا احترامه لاي حكم يصدر عن المحكمة. واضاف انه لا يجد أي مبرر لحل المجلس، لاسيما بعد كل هذا التعاون من المجلس مع الحكومة، مبينا ان الحل عادة ما يكون نتيجة «صدام بين السلطتين» وبما اننا لم نصل الى صدام يحتاج الى تدخل سمو امير البلاد لحل هذا الامر سواء بحل الحكومة او حل المجلس واللجوء الى الانتخابات فلا مجال لطرح أي فكرة لحل المجلس.

ورفضت اللجنة المالية فرض اي ضرائب على المواطنين راهنا، «خصوصا مع تردي الخدمات»، واتفقت مع صندوق النقد الدولي على أن «الوقت الحالي غير مناسب في الكويت لاقرار الضرائب».

وقال الدكتور الزلزلة: «اجتمعنا امس مع وفد صندوق النقد الدولي وأكدنا لهم انه لا يمكن ان تقر الضرائب راهنا، لاسيما ان الخدمات التي تقدمها الحكومة ليست على المستوى المطلوب».

وذكر الزلزلة ان «اللقاء كان مثمرا، وكنا واضحين في كلامنا، وان الضرائب على الافراد لا يمكن ان تكون في هذا الوقت، إلا اذا قدمت الحكومة خطة لتحسين الخدمات. وعموما نحن لدينا قانون ضرائب واضح وبيّن على الشركات، (غير قانون الضرائب - الزكاة 1 في المئة)، ولكن عندما نريد ان نسحب هذا الامر على الافراد فلا يمكن ذلك خصوصا في ظل الفوائض المالية».

وشدد الزلزلة على ان «فرض الضرائب في الوقت الراهن غير مقنع البتة، وكما ذكرت آنفا فإن الخدمات التي تقدمها الحكومة ليست على المستوى المطلوب».

وشددت اللجنة التشريعية في ردها على احالة اللجنة المالية طلب الحكومة تفويضها بشأن الرسوم والتكاليف المالية على ان «الضرائب لا تقر إلا بقانون ولا يجوز تكليف احد باداء غير ذلك».

وجاء في رد «التشريعية» ان «هناك بندا في المشروع المقدم يثير الشبهة، وهو ان مجلس الوزراء هو من يحدد الفئات التي تشملهاالزيادة».

وذكرت اللجنة ان «مسألة ترك تحديد مقدار الزيادة لمجلس الوزراء دون تحديد حد اقصى لها قد تكون في صورة ضرائب مقنعة بمفهوم المخالفة والواجب النص عليها بقانون، الامر الذي قد ينطوي عليه مفهوم مخالفة احكام الدستور، ما يستوجب ضبط صياغة احكام ذلك لتحديد نسبة الزيادة المقررة».

وأعلن عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري عن رفع التقرير المتعلق بالخطوط الجوية الكويتية الى مجلس الأمة «رغم ان الحكومة لم ترد بشأن تبعية المؤسسة إلى وزارة المالية أو المواصلات». وقال الجبري في تصريح للصحافيين: «ان التقرير كان جاهزا منذ اسبوعين، ولكن الخطأ ان التعديلات نوقشت مع وزير المواصلات، وبعد خصخصة المؤسسة وتحويلها الى شركة أصبحت تتبع الهيئة العامة للاستثمار، ما يعني ان المسؤولية المباشرة اصبحت لوزير المالية»، وشدد الجبري على ان اللجنة متمسكة بالتعديلات «لا سيما انها تخص حقوق الموظفين، ولن نتنازل عن اي تعديل، وان شاء الله نحصل على عدد الاصوات الكفيلة بتمرير القانون الذي ينصف الموظفين» ومعلنا ضرورة استدعاء وزير الخارجية لمعرفة الاحترازات الحكومية بشأن «الوضع الاقليمي الملتهب» شدد رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية النائب صالح عاشور لـ «الراي» على ان الاتفاقية الأمنية الخليجية ستمر بثلاث مراحل قبل صياغة التقرير بشأنها.

وقال عاشور ان الحكومة مطالبة بإبداء وجهة نظرها والكشف عن خططها بشأن الوضع في المنطقة خصوصا التطورات الاخيرة في العراق.

وكشف عاشور عن استدعاء وزير الخارجية في الاسبوع المقبل لمناقشة ما يتعلق بالوضع في العراق، وما اعدته الحكومة من اجراءات لمواجهة اتساع دائرة المظاهرات، «ونحن في الكويت يجب علينا متابعة التطورات بحذر لان العراق يقع جغرافيا ضمن الاقليم الذي يحيط بنا».

وذكر عاشور وجود تحفظات على بعض بنود الاتفاقية الأمنية الخليجية التي احالتها الحكومة الى البرلمان، خصوصا في جزئية تسليم المتهمين، «وبناء على ذلك سنعقد ثلاثة اجتماعات لدراسة الاتفاقية بتمعن وستكون هناك ثلاث مراحل، الاولى اجتماع موسع يضم اعضاء اللجنة لتحديد التحفظات النيابية، واجتماع آخر مع دكاترة العلوم السياسية وجهاز الامن الوطني، واجتماع ثالث يستدعى فيه وزيرا الخارجية والداخلية».

«الجنائية» بصّمت

لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ومن وزارتي الصحة والعدل، وذلك بهدف عمل البصمة الوراثية، حيث تستقبل الادارة يوميا ما يقارب 120 حالة بهدف الانتهاء من المواعيد والتي تستمر حتى نهاية العام الحالي.

وقالت مصادر أمنية ان المواعيد والتي تستمر حتى نهاية العام الحالي من المقرر الانتهاء منها باكرا بهدف انجاز المعاملات المحالة من ادارات مختلفة وذلك لعمل البصمة الوراثية، مشيرة الى ان الزيارة لا تزيد على عشر دقائق للمراجع وبذلك فان العمل يسير بسهولة ويسر.

مدير الأرصاد الجوية:

أمطار غزيرة على وسط المملكة إلى جانب إمارة دبي دون سقوط أي أمطار على الكويت.

وأوضح كرم ان الطقس سيشهد ارتفاع نسبة الرطوبة وتسخينا شديدا لسطح الأرض مع تكاثر السحب المنخفضة والمتوسطة تتخللها سحب ركامية، الأمر الذي من شأنه ان يهيئ لسقوط أمطار متفرقة تكون رعدية أحيانا على بعض المناطق، على ان يشتد تأثير هذه الأمطار يومي الأربعاء والخميس المقبلين.

وأشار إلى ان الفترة التي نمر بها حاليا هي فترة التغيرات السريعة في حركة الأنظمة الجوية والمعروفة محليا بفترة «السرايات» والتي تؤدي إلى سرعة التغيرات في الطقس.

الحمود: 1041 ضابطاً

وأوضح الحمود في هذا الصدد انه «ونظرا لقيام الوزارة حاليا باعداد هيكل تنظيمي جديد لها، والذي من أهم سماته دمج وتقليص قطاعات الوزارة لتركيز ضمان الاداء الامثل في العمل الامني، مما سيؤدي الى الغاء بعض المناصب الموجودة في الهيكل التنظيمي الحالي والتي لا ترغب الوزارة أن يتم شغلها طالما انه سيتم الغاؤها، لذا سوف تقوم الوزارة حين صدور الهيكل التنظيمي بتسكين جميع الشواغر الواردة فيه».

وردا على سؤال آخر للشليمي في شأن الاستفسار عن الحصص او المهام الموكلة للوزارات او الجهات التابعة لها لتنفيذ خطة التنمية، قال الحمود ان الوزارة في معرض ردها على السؤال تفيد بالآتي بانه صدر القرار الوزاري رقم 785 لسنة 2011 بتاريخ 22/3/2011 بتشكيل لجنة تسمى «لجنة اعداد ومتابعة تنفيذ الخطة السنوية للوزارة» من اختصاصها متابعة الموضوعات الخاصة بالخطة الانمائية والتنسيق مع الجهات المختلفة بهذا الخصوص.

«فورين بوليسي»:

واوضح التقرير ان اغتيال مغنية في دمشق مثل الاهانة الاكبر للحزب. ففي العلن بدا «محور الممانعة» جبهة موحدة واصدر بيانات متشابهة حول القضية، لكن في السر ألقى قادة «حزب الله» باللائمة على سورية في مقتل مغنية، مشيرين الى التراخي وعدم الكفاية من الناحية الامنية اللذين اظهرهما صهر الاسد آصف شوكت الذي كان مسؤولا بشكل شخصي عن سلامة مغنية.

وبحسب اسلامي لبناني بارز ان مسؤولي «حزب الله» في دمشق رفضوا بعد التفجير بشدة كل طلبات السوريين بمعاينة الجثة ومنعوا ضباط الامن السوريين من غرفة المستشفى حيث كانت توضع الجثة. وارسلت ايران وزير خارجيتها الى سورية في غضون ساعات لتهدئة التوتر، لكن من دون ان تنجح. وبحسب المصدر الاسلامي نفسه، لم يحضر اي مسؤول سوري رفيع المستوى تشييع مغنية وان «حزب الله» شعر بغضب كبير عندما عين الاسد آصف شوكت مسؤولا عن التحقيق في مقتله.

وتابع تقرير المجلة ان «حزب الله» كانت لديه بالتأكيد شكوكه حول المسؤول عن مقتل مغنية، والتي تضمنت المتهمين المعتادين، اضافة الى سورية.

واوضح الكاتب ان احد مسؤولي «حزب الله» تحدث بشكل صريح عن الموضوع في مكتبه في الضاحية الجنوبية لبيروت في صيف 2010 «وقال لي ان الصهاينة هم من قتل الحاج رضوان (مغنية) او السي اي اي فاعترضت قائلا انه لا يمكن للسي اي اي القيام بذلك. فقال لا يمكنني ان اقول لك من اغتال عماد مغنية لانني لا اعرف، ولكني استطيع ان اقول لك انه لو كنا نحن المسؤولين عن امنه، بدل السوريين، لكان ما زال حيا اليوم».

واضاف الكاتب ان الاشاعات المستمرة حول اغتيال مغنية دفعته الى زيارة صديق له في اسرائيل في مطلع 2009 وهو رجل أمضى ثلاثة عقود داخل او بقرب قمة المؤسسة السياسية الاسرائيلية، وقال: «بدأت الحديث بموضوع آخر وسألت عن وجهة نظر رئيس الوزراء انذاك ايهود اولمرت حول الوضع الفلسطيني. لكن شيئا فشيئا تحول النقاش الى العلاقات السورية - الاسرائيلية والمحادثات التي تستضيفها تركيا».

وتابع الكاتب: «اضطررت لان اكون صريحا فسألت: هل اشترطتم لتحسين العلاقات مع سورية انهاء البرنامج النووي وقتل مغنية فقال لي: ليس فقط لا استطيع التحدث عن ذلك، انما بالتأكيد لا استطيع ان اقول لك انت بالذات. ثم اوضح: كانت لنا شنطتان مع سورية. الان لم تعد لنا معهم اي شنطة».

وقالت المجلة ان قرار امين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله ارسال مقاتلين للقتال الى جانب الاسد في سورية اثار خلافا بين قادة «حزب الله» الذين ظلوا يشعرون بالمرارة بسبب مقتل مغنية ولكن نصر الله فرض رغبته.

وأوضح تقرير المجلة ان اي مسؤول في «حزب الله» لم يتكلف عناء حضور جنازة اصف شوكت عندما قتل في تفجير في دمشق مع عدد من القادة الامنيين في يوليو 2012.